

شاهد عيان	محمود أبو الهيجاء
فرنسا الدرويشية ...	
تقدم القنصل الفرنسي الجديد «أليكس لوكوور غرانميزون، من الرئيس أبو مازن، في مقر الرئاسة برام الله، ليقدّم أوراق اعتماده قنصلا عاما للجمهورية الفرنسية في القدس، وهو يرد مطلع قصيدة محمود درويش «على هذه الأرض ما يستحق الحياة». فرنسا التي قلدت درويش وسام الآداب والفنون برتبة فارس، هي فرنسا التي تتشارك اليوم، مع المملكة العربية السعودية، في السعي لتحقيق حل الدولتين، ما يعني أن فرنسا قد سكنت القصيدة، تتجمل بها دولة تسير في دروب النزاهة، ولتؤكد في ذات الوقت مكانة عاصمتها «باريس» مدينة للأنوار. وفي اليوم العالمي لمحمود درويش (كان يوم أمس الأربعاء) كانت أشعار درويش تقرأ باللغتين العربية والفرنسية في قاعة الجليل، بمتحف محمود درويش برام الله، كما كانت تقرأ في أكثر من عاصمة عربية وأوروبية في هذا العالم، وكل بلغتها، وهذا احتفاء ببلغ بالثقافة الفلسطينية، ومنجزها الإبداعي في شعر درويش، وقد بات شعرا عالميا في مكابذاته الإنسانية، وتطلعاته الجمالية، ودعواته لعالم الحرية والكرامة، وما يجعل على هذه الأرض ما يستحق الحياة . ما زال درويش وسيفيقى هو هذه الأيقونة، لا في الأدب الفلسطيني فحسب، بل والعالمي أيضا، وقد قدم قلسطين نجمة للحرية، والعدل، والكرامة الانسانية، وجعل أرضها مهوى قلوب الأحرار في هذا العالم. القصيدة مع درويش تنتصر، والدليل تعلق الدبلوماسية بها، وهي تقدم أوراق اعتماده، مباشرة على أرض الصراع، كي تكون في قدسها من أجل فلسطين وحريتها.	

مجلس السفراء العرب لدى الأمم المتحدة يعقد اجتماعا في نيويورك

نيويورك- وفا- عقد مجلس السفراء العرب لدى الأمم المتحدة اجتماعه الأول، في مدينة نيويورك بعد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيعة المستوى. وناقش الاجتماع بندا رئيسا واحدا متعلقا بفلسطين، حيث قدم المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة رياض منصور احاطة تقييمية لمناقشات قادة العالم حول القضايا الدولية المهمة، حيث تصدرت فلسطين القائمة. وكان هناك زخم ملحوظ في المؤتمر الوزاري لائتلاف حل الدولتين بقيادة وزير خارجية المملكة العربية السعودية، والاتحاد الأوروبي، والنرويج، وكذلك قمة احياء العام الأول على اعتماد نيويورك التاريخي الذي دعا له رئيس فرنسا ورؤساء وزراء المملكة المتحدة وكندا، ووزير خارجية السعودي، والأمين العام للأمم المتحدة، ووزيرات قادة العالم، وخاطبهم عبر الاتصال المرئي الرئيس محمود عباس، حيث ركز الاجتماع على العقوبات ضد الاستيطان وقادة إسرائيليين من ضمن مسائل أخرى. كما تم الإشارة للعديد من المؤتمرات الوزارية حول القدس والأنورا وغيرها من القضايا المهمة.

وركز منصور على طلب القيادة توفير الحماية الدولية لأهلنا في ظل تصاعد عنف واز هراب المستوطنين تحديدا في موسم قطف الزيتون، بالاعتداء على المواطنين وأرضهم وشجرهم، معرجا في هذا السياق لقرارات اجتماع المندوبين الدائمين لمجلس الجامعة العربية في القاهرة بطلب من قبل فلسطين الذي اعتمد التصدي لنقل سفارات بعض الدول إلى القدس.

وتم الاتفاق على تكثيف التنسيق والتحرك في مجلس الأمن وبقية أجزاء الأمم المتحدة، وكذلك حشد المجموعات الأخرى كالمجموعة الإسلامية، وعدم الانحياز، في كل التحركات، كما ناقش الاجتماع بضعة مسائل أخرى تحت بند ما يستجد من أعمال.

انخفاض درجات الحرارة وزخات متفرقة من الأمطار على بعض المناطق
رام الله- الحياة الجديدة- توقعت دائرة الأرصاد الجوية أن يكون الجو اليوم الخميس غائما جزئيا إلى غائم، ويطرأ انخفاض ملموس على درجات الحرارة لتصبح أدنى من معدلها السنوي العام بقليل، وتسقط بإذن الله زخات متفرقة من الأمطار على بعض المناطق خاصة الشمالية، وتكون الرياح جنوبية غربية إلى شمالية غربية معتدلة إلى نشطة السرعة والبحر متوسط الموج إلى مائج. وغدا الجمعة، يكون الجو غائما جزئيا إلى غائم ويطرأ انخفاض طفيف آخر على درجات الحرارة لتصبح أدنى من معدلها السنوي العام بحدود درجتين مئويتين، وتكون الفرصة مهيأة لسقوط زخات خفيفة متفرقة من الأمطار على بعض المناطق خاصة الشمالية. والسبت، يكون الجو غائما جزئيا إلى غائم ويطرأ انخفاض على درجات الحرارة لتصبح أدنى من معدلها السنوي العام بحدود 4 درجات مئوية، وتسقط بإذن الله زخات من الأمطار خفيفة متفرقة على معظم المناطق.

الجامعة العربية تحيي الأحد المقبل ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني

القاهرة- الحياة الجديدة- تحيي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ممثلة بقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، بالتعاون مع المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى الجامعة، يوم الأحد المقبل، ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بحق شعبنا الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة.

وأفادت الجامعة العربية، في بيان أمس الأربعاء، بأن إحياء هذه الذكرى سيجري للمرة الأولى في مقرها بالقاهرة، تنفيذًا لقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، في

باسم بروهوم

إذا سألنا انفسنا: ما هي الانتخابات، وماذا تعني، ولماذا هي مهمة؟ الإجابة عن هذه الأسئلة تمثل مدخلا ضروريا لإبراز أهمية إجرائها في الحالة الفلسطينية الراهنة، ثم نسأل انفسنا بالرغم من الإدراك بأن الانتخابات مهمة: لماذا تم تأجيلها، وكانت معظم الفصائل مع هذا التأجيل؟

علاقة الشعب الفلسطيني مع الديمقراطية غربية ومعقدة بعض الشيء، وباستثناء مرات محدودة جدا لم يمارس الشعب الفلسطيني حقه الديمقراطي بانتخاب ممثليه وقياداته التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي المرحلة الراهنة هناك جيل كامل لم يمارس هذا الحق في انتخاب ممثليه للمجلس التشريعي او الانتخابات الرئاسية. المرات القليلة التي مارس خلالها الشعب الفلسطيني حقه الديمقراطي الفعلي والحقيقي بالانتخاب هي في عام 1996، بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتخب الشعب أعضاء المجلس التشريعي وكان عددهم 88 عضوا، كما انتخب بشكل مباشر رئيسه للسلطة الوطنية الفلسطينية، وفي حينها فاز الراحل ياسر عرفات على المرشحة سميحة خليل. ووصف المراقبون الدوليون والمحليون الانتخابات بأنها كانت حرة وديمقراطية ونزيهة.

اما المرة الثانية فهي انتخابات الرئاسة مطلع عام 2005، التي جاءت بعد ان استشهد الرئيس ياسر عرفات، وفاز فيها الرئيس محمود عباس على منافسيه وحصل على أكثر من 62,52 بالمئة من اصوات المقتربين، وكانت هي ايضا انتخابات نزيهة وديمقراطية، ثم جاءت وعلى المنوال ذاته الانتخابات التشريعية مطلع عام 2006، التي كانت آخر انتخابات عامة يمارس فيها الشعب الفلسطيني حقه الديمقراطي.

بالطبع هناك انتخابات المجالس المحلية عام 2005 وفي عدة سنوات لاحقة ولكن هذه الانتخابات محلية ولا تخضع في الغالب لاعتبارات سياسية.

نعود لعلاقة الشعب الفلسطيني مع الديمقراطية والانتخابات.

الانتخابات والبيئة الانتخابية

فقبل النكبة لم يمارس الشعب الفلسطيني الانتخابات لاختيار ممثليه وقيادته ولا لمرة واحدة، كان اختيار القيادة يتم بالتوافق وعلى أساس عائلي وعشائري، وبعد النكبة لم يكن بالإمكان إجراء انتخابات بسبب ظروف الشعب الفلسطيني، الذي شرد إلى دول عديدة، وخضع لسيادة وسياسات هذه الدول ولم تكن له أي صفة مستقلة تعبر عن نفسها وإرادتها. أما في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، وبسبب الظروف سابقة الذكر لم يشارك الشعب الفلسطيني في انتخابات قيادته، ولكن كان أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ينتخبون أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيسها خلال دورات المجلس، وغالبا ما كان يتم التوافق على النسب والحصص بين الفصائل.

واليوم هناك جيل فلسطيني كامل لم يمارس حقه في انتخاب ممثليه، وهذا الجيل ربما لا يدرك أهمية الانتخابات، وأنها حق ديمقراطي له وان ممارسة هذا الحق واجب وطني وان أهميتها ان تجري بانتظام، وان صوته هو من يعطي الشرعية لأي برلمان أو للسلطة التنفيذية.

ولكن السؤال: لماذا حرم هذا الجيل من حقه في الانتخابات طوال عقدين من الزمن؟ بعض النخب الفلسطينية اعتاد على لوم السلطة الوطنية والقيادة وحدها على عدم إجراء الانتخابات، والبعض اعتاد لوم الانقسام ويوزع المسؤولية على فتح وحماس، وهناك من كان يرى ان الجميع مسؤول: سلطة وفصائل ومجتمعاً مدنيا وحتى الشعب ذاته، لأنهم جميعا لم يقوموا بما يجب القيام به من أجل إجراء الانتخابات، اما السلطة الوطنية والقيادة فقد كانت ترى ان الاحتلال الإسرائيلي وفصل قطاع غزة عن الضفة بعد انقلاب حماس العسكري هناك، وايضا شروط المجتمع الدولي على مشاركة حماس، كانت كلها اسبابا للتأجيل.

من دون شك، ان اي انتخابات تحتاج إلى بيئة مناسبة من أجل اجرائها بشكل سليم ونزيه، اي ما نطلق عليه في السياسة ملامة الظروف الذاتية والموضوعية، او ان تكون هذه الظروف مواتية لإجراء انتخابات، خصوصا في الحالة

الفلسطينية المعقدة جدا. فعلى سبيل المثال، الظروف الموضوعية والمقصود بها الاحتلال الإسرائيلي والموقف الدولي والعربي والإقليمي، غالبا ما كان الاحتلال يمثل العقبة الرئيسية خصوصا مع وجود حكومات إسرائيلية يمينية متطرفة، وما فائدة إجراء الانتخابات إذا لم تستجب حماس لشروط المجتمع الدولي، وان نبقى في مربع الأزمة ذاتها، كما ان بعض الدول العربية والإقليمية كانت تغذي الانقسام وتععمقه وتكرس اكثر واكثر مبدأ فصل القطاع عن الضفة.

اما العامل الذاتي فهو لا يقل تعقيدا، وقد يكون الانقسام وفصل القطاع العنوان البارز في هذا الجانب، ولكن لدينا ما هو أكثر من ذلك. مازق النخب الفلسطينية المرتهن جزء مهم منها للخارج، ومازق كل فصيل على حدة، ومصادر تمويل هذه الفصائل، الامر الذي يملى عليها اجندات خارجية، والأمر ذاته ينسحب على المجتمع المدني. وهناك عامل آخر وهو مدى تأثير الجزء الكبير من الشعب الفلسطيني الموجود خارج الوطن، واختلاف مصالحه المباشرة عن مصالح من هم في فلسطين.

ولكن مع كل ذلك فإن المخرج من هذا المأزق الكبير هو ان تجري انتخابات، وبشكل منتظم، وان تعمل سلطة وطنية وقيادة وفصائل ومجتمعاً مدنيا وشعبا على ان تكون منتظمة، وهذا يحتاج الى وعي عميق بأهمية الانتخابات، وبناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية، وأهمية شرعية النظام السياسي لاعتراف العالم بالدولة الفلسطينية. ويحتاج إجراؤها إلى جهود جبارة محليا وعربيا ودوليا من أجل تحقيق هذا الهدف لأن الوضع الفلسطيني معقد وإذا اعتمدنا ان تنهياً البيئة الانتخابية وحدها فلن نجري انتخابات اباد.

هناك حاجة لادرل أهمية إجراء الانتخابات، وممارسة الحياة السياسية الديمقراطية، وهناك حاجة لتغيير الكثير من سلوكياتنا وما تراكم من سلبيات بسبب غياب الحياة الديمقراطية، لننفض كل ذلك غنا ولنهيى كل شيء لتجري الانتخابات العامة والرئاسية في 11 أيلول/ سبتمبر القادم، ونبدأ مرحلة جديدة من مراحل نضالنا الوطني.

محافظ سلطة النقد يطالب بحل دولي يضمن

استدامة العلاقات المصرفية المراسلة مع إسرائيل



وأشار إلى أن سلطة النقد اتخذت تدابير لتعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الظروف الراهنة، شملت ضخ السيولة، وجدولة سداد الديون، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الرقابة المصرفية، وتطوير المدفوعات الرقمية. ولفت إلى أن نسبة كفاية رأس المال في المصارف الفلسطينية تتجاوز 17 ٪، وأن إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتوافق مع المعايير الدولية. واختتم شنار بالتأكيد على أن فلسطين لا تطلب معاملة خاصة، وإنما تسعى إلى علاقات مصرفية واضحة ومستقرة، والتزامات متبادلة تحترم أفضل الممارسات والمعايير الدولية وتستند إليها، وإلى مساحة اقتصادية تتيح لها حماية نظامها المصرفي ومواصلة بناء اقتصادها الوطني.

الجامعة العربية تحيي الأحد المقبل ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني

وأكدت الجامعة أن إحياء هذه الذكرى يهدف إلى توثيق الذاكرة الوطنية والإنسانية للجريمة وضحاياها ومركبها، على المستويات الإنسانية والسياسية والقانونية والثقافية والاقتصادية، وتجديد التضامن مع الشعب الفلسطيني الصامد على أرضه والمتمسك بقيمته العادلة، والمطالبة بتوفير الحماية الدولية له في مواجهة جرائم الاحتلال المتصاعدة. وشددت على أهمية مواصلة الجهود لنصرة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حقّه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، وفقا للقانون الدولي.

الحياة الجديدة	موفق مطر
سؤال عالماشي	موفق مطر

الأسرى الفلسطينيون ضحايا عقيدة إرهاب وعنصرية !!
أبرز مشهد مصور في شريط فيديو على وسائل التواصل كيف ينشر ساسة اسرائيليون «الغسيل الوسخ» الشخصي لبعضهم البعض، حيث يظهر نفتالي بينيت رئيس الحكومة الاسرائيلية الأسبق وهو يصف ايتمار بن غفير وزير الأمن القومي الاسرائيلي قائلا: «أنت جبان وتخاف من الأسرى وتحتمي وراء رجال الشرطة عندما تزور السجون»! وبالنسبة للعقلاء فإن الجبن صفة راسخة في شخصية المجرم بمعيار القوانين والمواثيق الانسانية والدولية، لكنه يظهر جبروته عندما تؤمن له حكومة خارجية على القانون الدولي ليس الحماية وحسب، بل وتمنحه صلاحيات غير مسبوقه، يتم صياغتها فيما يسمى تشريعات (قوانين) أقل ما يقال فيها إنها عنصرية، وتستخدم كسلاح لإرهاب الشعب الفلسطيني وللتمويه يمنح الغطاء من اغلبية الكنيست 51٪ حيث يسيطر الائتلاف الصهيوني الديني على 64 مقعدا من اصل 120، وهكذا يطلق العنان للنزعات العنصرية الارهابية الكامنة لتتويع أساليب قتل الفلسطينيين الأبرياء والأسرى على حد سواء.

وفي هذا المقام سنركز على قضية اعدام الأسرى، ولكن ليس وفقا للقانون الذي صادقت عليه الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي بتاريخ 2026/3/30، وحسب- لم ينشر أي خبر بعد عن تنفيذه حتى اليوم- بل بوسائل متعددة، منها: الاهمال الطبي المتعمد، الموت تحت التعذيب الممنهج، وظروف الاعتقال، والتصفية الجسدية المباشرة في الميدان، فالتقارير الموثقة لدى المنظمات الحقوقية وكذلك الهيئات الفلسطينية المختصة بشؤون الأسرى اكدت استشهاد 97 اسيرا فلسطينيا من قطاع غزة والضفة الفلسطينية، واحتجاز جثامين بعضهم، منذ السابع من أكتوبر 2023، غير الذين لم تعرف هوياتهم ولا معلومات محددة عن مصائرهم، وبذلك يكون الاخفاء القسري احدى وسائل جرائم الحرب التي ترتكبها حكومة دولة الاحتلال.

وبمقارنة عدد الاسرى الشهداء والمخفيين قسرا منذ 2023 (97) مع عدد الأسرى الشهداء والمحتجرة جثامينهم (326 اسما) منذ احتلال الضفة الفلسطينية وغزة سنة 1967 نلاحظ التحول الأخطر في سياسة دولة الاحتلال ومنهجها الاجرامي في التعامل مع الاسرى الفلسطينيين، حيث استخدمت اسلحة: التجويع، والإهمال والحرمان من ابسط الحقوق، والسلب، والتنكيل، والإذلال، والعزل، والمس بكرامة الأسير الانسانية الى جانب التعذيب بوجهيه النفسي بمنع الزيارات، والجسدي بمنع العلاج من امراض قابلة للانتشار بالعدوى.

لم يكن قانون اعدام الأسرى الفلسطينيين -الذي احتفل بن غفير إثر اقراره بفتح زجاجات الشمبانيا في مقر الكنيست كتعبير عن تفاخره بالجرائم بحقهم- إلا نتوجيا لمجموعة سابقة من قوانين منها: مشروع قانون احتجاز جثامين الشهداء الذين يفارقون الحياة في المعتقلات الاسرائيلية الذي قدمه وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي (جلعاد إردان) وصار نافذ المفعول منذ 7 مارس 2018 بعد مصادقة الكنيست.

أما مشاريع القوانين لتطبيق عقوبة الإعدام بحق الأسرى فقد شهدت سنة 2015 مشروعا قدمه (أفيغدور ليبرمان) زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، لكن الهيئة العامة للكنيست أسقطته، وسقط ثانية بعد أن قدمه (شارون غال) بعد استقالته لاحقا.

وفي يناير سنة 2018 واجه مشروع القانون اعتراضا من وزارة العدل الإسرائيلية ومنظمات حقوقية محلية ودولية، فسقط ولم يستكمل في المسار التشريعي.. وتكررت المحاولة لإقرار القانون في 2020 عبر (ميكي زوهر) من حزب الليكود لكنه سقط بسبب رفض محلي وضغط دولي، ولم يفلح بن غفير سنة 2021 رغم تقديمه أربع مرات مسنودا من عدد من أعضاء حزب الليكود، ولم يتجاوز المراحل التشريعية المطلوبة للتحول الى قانون نافذ.

وهكذا يتضح أن القوانين الخاصة بارهاب الشعب الفلسطيني لم تكن رد فعل على أحداث معينة وإنما هي انعكاس لطبيعة وجذور عقيدة الصهيونية الدينية المخالفة للتشريعات الانسانية.. وللاستدلال على طبيعة ودوافع منهج اعدام الأسرى بالوسائل المذكورة وبسلاح ما يسمى «قانون الاعدام» نقرأ موقف منظمة العفو الدولية «أمستي» الذي اعتبرته «ترسيخا نظام الفصل العنصري (الأبارتاهيد)، وتنفيذه جريمة مكتملة الأركان باعتباره مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، باعتبار أن إسرائيل، قوة احتلال في الضفة الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة، ومن ثم يخضع سكانها للحماية بموجب المادة 68 من الاتفاقية.

أما المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، فاعتبر تطبيقه على المواطنين الفلسطينيين سكان الأراضي المحتلة بأنه «جريمة حرب، فيما اعتبرته «هيومان رايتس ووتش»، و«العفو الدولية» انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. دولة الاحتلال المنقوصة شر عيتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة تتحدى الشرعية الدولية ونظامها القانوني، وتجسد التمييز والعنصرية الأسوأ حتى تحت ادعاء ومبررات تطبيق العدالة !!!

فقانون الإعدام وقتل الأسرى في المعتقلات بوسائل عديدة، واحتجاز جثامينهم، جريمة حرب بموجب المادة (8) من ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، كما أنه «عمل إرهابي».. لأن المقصود قتل شخص معين دون منحه أدنى حقوق الدفاع عن نفسه، ومقيد في ظروف غابتها قتله معنويا قبل تصفيته جسديا